



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

قاعدة

الضرد والاجتهاد والتقليد
(كفايه الاصول)

تأليف

المستاذ الامام المكي

الاعوذ شيخ محمد كاظم
مستدساني
قدس سره

تجهيز

مكتبة دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قاعده الضرر و الاجتهاد و التقليد (كفايه الاصول)

كاتب:

محمد كاظم بن حسين آخوند خراساني

نشرت في الطباعة:

مؤسسة آل البيت (عليه السلام)

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٧	قاعدة الضرر و الاجتهاد و التقليد (كفاية الأصول)
٧	اشارة
٧	اشارة
٣٧٥	[المقصد السابع الأصول العملية]
٣٧٥	[فصل أصالة الاحتياط]
٣٧٥	[المقام الثانى فى دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين]
٣٧٥	[و ينبغى التنبيه على أمور]
٣٧٥	[الرابع [تعذر الجزء أو الشرط]
٣٧٥	اشارة
٣٧٦	[قاعدة الميسور]
٣٧٨	[تذنب [الدوران بين الجزئية أو الشرطية و بين المانع أو القاطعية]
٣٨٠	خاتمة فى شرائط الأصول
٣٨٠	أما الاحتياط [حسن الاحتياط مطلقا]
٣٨٠	و أما البراءة العقلية [اشتراط البراءة العقلية بالفحص]
٣٨٠	و أما البراءة النقلية
٣٨٠	اشارة
٣٨٥	(ثم إنه ذكر «٢» لأصل البراءة شرطان آخران.
٣٨٥	أحدهما
٣٨٥	ثانيهما أن لا يكون موجبا للضرر على آخر
٣٨٥	اشارة
٣٨٦	[أحاديث نفي الضرر]
٣٨٧	[المراد من نفي الضرر]

- ٣٨٨ [نسبة القاعدة مع أدلة الأحكام الأولية]
- ٣٨٩ [نسبة القاعدة مع أدلة الأحكام الثانوية]
- ٤٣٨ [فصل فى الاستصحاب]
- ٤٣٨ تذييب
- ٤٣٨ [تقدم قاعدة الفراغ و التجاوز و أصالة الصحة على استصحاباتها]
- ٤٣٩ [تقدم الاستصحاب على الفرعة]
- ٤٤٧ الخاتمة الاجتهاد و التقليد
- ٤٤٧ اشارة
- ٤٤٩ [القول فى الاجتهاد]
- ٤٤٩ فصل الاجتهاد لغة تحمل المشقة
- ٤٧٠ فصل ينقسم الاجتهاد إلى مطلق و تجزى
- ٤٧٠ اشارة
- ٤٧٢ و أما التجزى فى الاجتهاد ففيه مواضع من الكلام
- ٤٧٢ الأول فى إمكانه
- ٤٧٣ الثانى فى حجية ما يؤدى إليه على المتصف به
- ٤٧٣ الثالث فى جواز رجوع غير المتصف به إليه
- ٤٧٤ فصل [فى بيان ما يتوقف عليه الاجتهاد]
- ٤٧٤ فصل [التخطة و التصويب]
- ٤٧٤ فصل إذا اضمحل الاجتهاد السابق
- ٤٧٨ فصل فى التقليد
- ٤٧٨ اشارة
- ٤٨٠ فصل إذا علم المقلد اختلاف الأحياء فى الفتوى
- ٤٨٢ فصل اختلفوا فى اشتراط الحياة فى المفتى
- ٤٨٧ تعريف مركز

قاعدة الضرر و الاجتهاد و التقليد (كفاية الأصول)

اشارة

نام كتاب: قاعدة الضرر و الاجتهاد و التقليد (كفاية الأصول) موضوع: فقه استدلالی و قواعد فقهی نویسنده: خراسانی، آخوند محمد كاظم بن حسين تاريخ وفات مؤلف: ١٣٢٩ هـ ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ١ ناشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام تاريخ نشر: ١٤٠٩ هـ ق نوبت چاپ: اول مكان چاپ: قم- ايران محقق/ مصحح: گروه پژوهش مؤسسه آل البيت عليهم السلام ملاحظات: قاعدة لا ضرر در ص ٣٨٠ إلى ص ٣٨٣ و اجتهاد و تقليد در ص ٤٦١ إلى آخر كتاب چاپ شده است

ص: ١

اشارة

ص: ٣٦٩

[المقصد السابع الأصول العملية]**[فصل أصالة الاحتياط]****[المقام الثاني في دوران الأمر بين الأقل والأكثر الارتباطيين]****[و ينبغي التنبيه على أمور]****[الرابع [تعذر الجزء أو الشرط]****إشارة**

أنه لو علم بجزئية شىء أو شرطيته في الجملة و دار [الأمر] بين أن يكون جزءا أو شرطا مطلقا و لو في حال العجز عنه و بين أن يكون جزءا أو شرطا في خصوص حال التمكن منه فيسقط الأمر بالعجز عنه على الأول لعدم القدرة حينئذ على المأمور به لا على الثاني فيبقى متعلقا بالباقي و لم يكن هناك ما يعين أحد الأمرين من إطلاق دليل اعتباره جزءا أو شرطا أو إطلاق دليل المأمور به مع إجمال دليل اعتباره أو إهماله لاستقل العقل بالبراءة عن الباقي فإن العقاب على تركه بلا بيان و المؤاخذه عليه بلا برهان. لا يقال نعم و لكن قضية مثل حديث الرفع عدم الجزئية أو الشرطية إلا في حال التمكن منه. فإنه يقال إنه لا مجال لها هنا لمثله بداهة أنه ورد في مقام الامتنان

ص: ٣٧٠

فيختص بما يوجب نفى التكليف لا إثباته.

نعم ربما يقال (١) بأن قضية الاستصحاب في بعض الصور وجوب الباقي في حال التعذر أيضا.

ولكنه لا يكاد يصح إلا بناء على صحة القسم الثالث من استصحاب الكلى أو على المسامحة في تعيين الموضوع في الاستصحاب و كان ما تعذر مما يسامح به عرفا بحيث يصدق مع تعذره بقاء الوجوب لو قيل بوجوب الباقي و ارتفاعه لو قيل بعدم وجوبه و يأتي تحقيق الكلام فيه في غير المقام (٢).

[قاعدة الميسور]

كما أن وجوب الباقي في الجملة ربما قيل (٣) بكونه مقتضى ما يستفاد من (قوله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم) (٤) و (قوله: الميسور لا يسقط بالمعسور) (٥) و (قوله: ما لا يدرك كله لا يترك كله) (٦) و دلالة الأول مبنية على كون كلمة من تبعيضية لا بيانية و لا بمعنى الباء و ظهورها في التبويض و إن كان مما لا يكاد يخفى إلا أن كونه بحسب الأجزاء غير واضح لاحتمال أن يكون بلحاظ الأفراد و لو سلم فلا محيص عن أنه هاهنا بهذا اللحاظ يراد حيث ورد جوابا عن السؤال عن تكرار الحج بعد أمره به (فقد روى أنه خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٧) فقال: إن الله كتب

١- راجع فرائد الأصول / ٢٩٤.

٢- سيأتي في مبحث الاستصحاب / ٤٢٥.

٣- راجع فرائد الأصول / ٢٩٤.

٤- عوالى اللآلى ٤ / ٥٨، مع اختلاف يسير.

٥- عوالى اللآلى ٤ / ٥٨، باختلاف يسير.

٦- عوالى اللآلى ٤ / ٥٨ باختلاف يسير.

٧- راجع مجمع البيان ٢: ٢٥٠، في ذيل الآية ١٠١ من سورة المائدة و التفسير الكبير للفخر الرازى ١٢: ١٠٦ و أنوار التنزيل للبيضاوى ١: ٢٩٤، و فى الأخير فقام سراقه بن مالك.

ص: ٣٧١

عليكم الحج فقام عكاشة (١) و يروى سراقه بن مالك (٢) فقال في كل عام يا رسول الله فأعرض عنه حتى أعاد مرتين أو ثلاثا فقال ويحك و ما يؤمنك أن أقول نعم و الله لو قلت نعم لوجب و لو وجب ما استطعتم و لو تركتم لكفرتم فاتركوني ما تركتم وإنما هلك من كان قبلكم بكثره سؤالهم و اختلافهم إلى أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم و إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه). و من ذلك ظهر الإشكال في دلالة الثاني أيضا حيث لم يظهر في عدم سقوط الميسور من الأجزاء بمعسورها لاحتمال إرادة عدم سقوط الميسور من أفراد العام بالمعسور منها.

هذا مضافا إلى عدم دلالة على عدم السقوط لزوما لعدم اختصاصه بالواجب و لا مجال معه لتوهم دلالة على أنه بنحو اللزوم إلا أن يكون المراد عدم سقوطه بما له من الحكم وجوبا كان أو ندبا بسبب سقوطه عن المعسور بأن يكون قضية الميسور كناية عن عدم سقوطه بحكمه حيث إن الظاهر من مثله هو ذلك كما أن الظاهر من مثل (: لا ضرر و لا ضرار) (٣) هو نفى ما له من تكليف أو وضع لا أنها عبارة عن عدم سقوطه بنفسه و بقائه على عهده المكلف كي لا يكون له دلالة

١- عكاشة بن محصن بن حرثان، شهد بدرا مع النبي (صلى الله عليه و سلم)، ثم لم يزل عنده يشهد المشاهد مع رسول الله (صلى الله عليه و سلم) حتى قتل في قتال أهل الردة، كان عمره عند وفاة النبي (صلى الله عليه و سلم) أربعاً و أربعين سنة. (تهذيب الأسماء ١ / ٣٣٨. رقم ٤١٨).

٢- سراقه بن مالك بن جعشم الكنانى المدلجى، كنيته أبو سفيان، له صحبة، كان يسكن قديد، مات بعد عثمان، روى عنه سعيد بن المسيب و أبو رشدين و عبدالرحمن بن مالك. (الجرح و التعديل ٤: ٣٠٨ رقم ١٣٤٢).

٣- الكافى ٥ / ٢٩٣، كتاب المعيشة باب الضرار، الحديث ٦.

و: الكافى ٥ / ٢٨٠، كتاب المعيشة باب الشفعة، الحديث ٤.

و: التهذيب ٧ / ١٦٤، باب الشفعة، الحديث ٤.

ص: ٣٧٢

على جريان القاعدة في المستحبات على وجه أو لا يكون له دلالة على وجوب الميسور في الواجبات على آخر فافهم. و أما الثالث فبعد تسليم ظهور كون الكل في المجموعى لا الأفرادى لا دلالة له إلا على رجحان الإتيان بباقي الفعل المأمور به واجبا كان أو مستحبا عند تعذر بعض أجزائه لظهور الموصول فيما يعمهما و ليس ظهور (: لا يترك) في الوجوب لو سلم موجبا لتخصيصه بالواجب لو لم يكن ظهوره في الأعم قرينة على إرادة خصوص الكراهة أو مطلق المرجوحية من النفي و كيف كان فليس ظاهرا في اللزوم هاهنا و لو قيل بظهوره فيه في غير المقام.

ثم إنه حيث كان الملاك في قاعدة الميسور هو صدق الميسور على الباقي عرفا كانت القاعدة جارية مع تعذر الشرط أيضا لصدقه حقيقة عليه مع تعذره عرفا كصدقه عليه كذلك مع تعذر الجزء في الجملة و إن كان فاقد الشرط مباينا للواجد عقلا و لأجل ذلك ربما لا يكون الباقي الفاقد لمعظم الأجزاء أو لركنها موردا لها فيما إذا لم يصدق عليه الميسور عرفا و إن كان غير مباين للواجد عقلا. نعم ربما يلحق به شرعا ما لا يعد بميسور عرفا بتخطئه للعرف و أن عدم العد كان لعدم الاطلاع على ما هو عليه الفاقد من قيامه في هذا الحال بتمام ما قام عليه الواجد أو بمعظمه في غير الحال و إلا عد أنه ميسوره كما ربما يقوم الدليل على سقوط ميسور عرفي لذلك أى للتخطئة و أنه لا يقوم بشيء من ذلك.

و بالجملة ما لم يكن دليل على الإخراج أو الإلحاق كان المرجع هو الإطلاق و يستكشف منه أن الباقي قائم بما يكون المأمور به قائما بتمامه أو بمقدار يوجب إيجابه في الواجب و استحبابه في المستحب و إذا قام دليل على أحدهما فيخرج أو يدرج تخطئه أو تخصيصا في الأول و تشريكا في الحكم من دون الاندراج في الموضوع في الثانى فافهم.

تذنب [الدوران بين الجزئية أو الشرطية و بين المانع أو القاطعية]

لا يخفى أنه إذا دار الأمر بين جزئية شيء أو شرطية و بين مانعته

ص: ٣٧٣

أو قاطعته لكان من قبيل المتباينين و لا يكاد يكون من الدوران بين المحذورين لإمكان الاحتياط بإتيان العمل مرتين مع ذاك الشيء مرة و بدونه أخرى كما هو أوضح من أن يخفى.

ص: ٣٧٤

خاتمة فى شرائط الأصول**أما الاحتياط [حسن الاحتياط مطلقا]**

فلا- يعتبر فى حسنه شىء أصلا بل يحسن على كل حال إلا إذا كان موجبا لاختلال النظام و لا تفاوت فيه بين المعاملات و العبادات مطلقا و لو كان موجبا للتكرار فيها و توهم (١) كون التكرار عبثا و لعبا بأمر المولى و هو ينافى قصد الامتثال المعتبر فى العبادة فاسد لوضوح أن التكرار ربما يكون بداع صحيح عقلائى مع أنه لو لم يكن بهذا الداعى و كان أصل إتيانه بداعى أمر مولاه بلا داع له سواء لما ينافى قصد الامتثال و إن كان لاغيا فى كيفية امتثاله فافهم.

بل يحسن أيضا فيما قامت الحجة على البراءة عن التكليف لثلا- يقع فيما كان فى مخالفته على تقدير ثبوته من المفسدة و فوت المصلحة.

و أما البراءة العقلية [اشتراط البراءة العقلية بالفحص]

فلا يجوز إجراؤها إلا بعد الفحص و اليأس عن الظفر بالحجة على التكليف لما مرت (٢) الإشارة إليه من عدم استقلال العقل بها إلا بعدهما.

و أما البراءة النقلية**إشارة**

فقضية إطلاق أدلتها و إن كان هو عدم اعتبار

١- المتوهم هو الشيخ (قده) راجع فرائد الأصول، ص ٢٩٩.

٢- فى الاستدلال على البراءة بالدليل العقلى، ص ٣٤٣.

ص: ٣٧٥

الفحص فى جريانها كما هو حالها فى الشبهات الموضوعية إلا أنه استدل (١) على اعتباره بالإجماع و بالعقل فإنه لا مجال لها بدونه حيث يعلم إجمالاً بثبوت التكليف بين موارد الشبهات بحيث لو تفحص عنه لظفر به.

ولا يخفى أن الإجماع هاهنا غير حاصل و نقله لو ههنا بلا طائل فإن تحصيله فى مثل هذه المسألة مما للعقل إليه سبيل صعب لو لم يكن عادةً بمستحيل لقوة احتمال أن يكون المستند للجل لو لا الكل هو ما ذكر من حكم العقل و أن الكلام فى البراءة فيما لم يكن هناك علم موجب للتنجز إما لانحلال العلم الإجمالى بالظفر بالمقدار المعلوم بالإجمال أو لعدم الابتلاء إلا بما لا يكون بينها علم بالتكليف من موارد الشبهات و لو لعدم الالتفات إليها (٢).

فالأولى الاستدلال للوجوب بما دل من الآيات (٣) و الأخبار (٤) على وجوب التفقه و التعلم و المؤاخذه على ترك التعلم فى مقام الاعتذار عن عدم العمل بعدم العلم بقوله تعالى كما فى الخبر (٥): (هلا تعلمت) فيقيد بها أخبار البراءة لقوة ظهورها فى أن المؤاخذه و الاحتجاج بترك التعلم فيما لم يعلم لا بترك العمل فيما علم وجوبه و لو إجمالاً فلا مجال للتوفيق بحمل هذه الأخبار على ما إذا علم إجمالاً فافهم.

و لا يخفى اعتبار الفحص فى التخيير العقلى أيضاً بعين ما ذكر فى البراءة فلا تغفل.

و لا بأس بصرف الكلام فى بيان بعض ما للعمل بالبراءة قبل الفحص من

١- راجع فرائد الأصول / ٣٠٠ و ٣٠١.

٢- فى العبارة تسامح.

٣- التوبة: ١٢٢ و النحل: ٤٣.

٤- الفقيه ٦ / ٢٧٧، الباب ١٧٦ ذيل الحديث ١٠- الكافى ١ / كتاب ٢ / احاديث الباب ١.

٥- الأمالى للشيخ / ٩- الصافى / ٥٥٥.

ص: ٣٧٦

التبعة و الأحكام.

أما التبعة فلا شبهة فى استحقاق العقوبة على المخالفة فيما إذا كان ترك التعلم و الفحص مؤديا إليها فإنها و إن كان مغفولة حينها و بلا- اختيار إلا- أنها منتهية إلى الاختيار و هو كاف فى صحة العقوبة بل مجرد تركهما كاف فى صحتها و إن لم يكن مؤديا إلى المخالفة مع احتمال له لأجل التجرى و عدم المبالاة بها.

نعم يشكل فى الواجب المشروط و الموقت لو أدى تركهما قبل الشرط و الوقت إلى المخالفة بعدهما فضلا عما إذا لم يؤد إليها حيث لا يكون حينئذ تكليف فعلى أصلا لا قبلهما و هو واضح و لا بعدهما و هو كذلك لعدم التمكن (١) منه بسبب الغفلة و لذا التجأ المحقق الأردبيلي (٢) و صاحب المدارك (٣) قدس سرهما إلى الالتزام بوجود التفقه و التعلم نفسيا تهيئا فتكون العقوبة على ترك التعلم نفسه لا على ما أدى إليه من المخالفة.

فلا إشكال حينئذ فى المشروط و الموقت و يسهل بذلك الأمر فى غيرهما لو صعب على أحد و لم تصدق كفاية الانتهاء إلى الاختيار فى استحقاق العقوبة على ما كان فعلا مغفولا عنه و ليس بالاختيار و لا يخفى أنه لا يكاد ينحل هذا الإشكال إلا بذلك أو الالتزام بكون المشروط أو الموقت مطلقا معلقا لكنه قد اعتبر على نحو لا تتصف مقدماته الوجودية عقلا بالوجوب قبل الشرط أو الوقت غير التعلم

١- إلا أن يقال بصحة المؤاخذه على ترك المشروط أو الموقت عند العقلاء إذا تمكن منهما فى الجملة، و لو بأن تعلم و تفحص إذا التفت، و عدم لزوم التمكن منهما بعد حصول الشرط و دخول الوقت مطلقا، كما يظهر ذلك من مراجعة العقلاء و مؤاخذتهم العبيد على ترك الواجبات المشروطة أو المؤقتة، يترك تعلمها قبل الشرط أو الوقت المؤدى إلى تركها بعد حصوله أو دخوله، فتأمل (منه قدس سره).

٢- راجع كلامه قدس سره) فى مجمع الفائدة و البرهان فى شرح إرشاد الأذهان ١١٠ / ٢، عند قوله: و اعلم أيضا أن سبب بطلان الصلاة .. الخ.

٣- راجع مدارك الأحكام / ١٢٣، فى مسألة إخلال المصلى بإزالة النجاسة عن بدنه أو ثوبه.

ص: ٣٧٧

فيكون الإيجاب حاليا و إن كان الواجب استقباليا قد أخذ على نحو لا يكاد يتصف بالوجوب شرطه و لا غير التعلم من مقدماته قبل شرطه أو وقته.

و أما لو قيل بعدم الإيجاب إلا بعد الشرط و الوقت كما هو ظاهر الأدلة و فتاوى المشهور فلا محيص عن الالتزام بكون وجوب التعلم نفسيا لتكون العقوبة لو قيل بها على تركه لا على ما أدى إليه من المخالفة و لا بأس به كما لا يخفى و لا ينافيه ما يظهر من الأخبار من كون وجوب التعلم إنما هو لغيره لا- لنفسه حيث إن وجوبه لغيره لا- يوجب كونه واجبا غيريا يترشح وجوبه من وجوب غيره فيكون مقديا بل للتهيؤ لإيجابه فافهم.

و أما الأحكام فلا إشكال في وجوب الإعادة في صورة المخالفة بل في صورة الموافقة أيضا في العبادة فيما لا يتأني منه قصد القربة و ذلك لعدم الإتيان بالمأمور به مع عدم دليل على الصحة و الأجزاء إلا في الإتمام في موضع القصر أو الإجهار أو الإخفات في موضع الآ-خر فورد في الصحيح (١) و قد أفتى به المشهور صحة الصلاة و تماميتها في الموضعين مع الجهل مطلقا و لو كان عن تقصير موجب لاستحقاق العقوبة على ترك الصلاة المأمور بها لأن ما أتى بها و إن صحت و تمت إلا أنها ليست بمأمور بها. إن قلت كيف يحكم بصحتها مع عدم الأمر بها و كيف يصح الحكم باستحقاق العقوبة على ترك الصلاة التي أمر بها حتى فيما إذا تمكن مما أمر بها كما هو ظاهر إطلاقاتهم بأن علم بوجوب القصر أو الجهر بعد الإتمام و الإخفات و قد بقي من الوقت مقدار إعادتها قصرا أو جهرا ضرورة أنه لا تقصير هاهنا يوجب

١- التهذيب ٣/ ٢٦٦، الباب ٢٣ الصلاة في السفر، الحديث/ ٨٠، و وسائل الشيعة ١٥/ ٥٣١ الباب: ١٧ من أبواب صلاة المسافر الحديث .٤

ص: ٣٧٨

استحقاق العقوبة و بالجمله كيف يحكم بالصحة بدون الأمر و كيف يحكم باستحقاق العقوبة مع التمكن من الإعادة لو لا الحكم شرعا بسقوطها و صحة ما أتى بها.

قلت إنما حكم بالصحة لأجل اشتغالها على مصلحة تامه لازمه الاستيفاء في نفسها مهمه في حد ذاتها و إن كانت دون مصلحة الجهر و القصر و إنما لم يؤمر بها لأجل أنه أمر بما كانت واجده لتلك المصلحة على النحو الأكمل و الأتم.

و أما الحكم باستحقاق العقوبة مع التمكن من الإعادة فإنها بلا فائدة إذ مع استيفاء تلك المصلحة لا يبقى مجال لاستيفاء المصلحة التي كانت في الأمور بها و لذا لو أتى بها في موضع الآخر جهلا مع تمكنه من التعلم فقد قصر و لو علم بعده و قد وسع الوقت. فانقدح أنه لا يتمكن من صلاة القصر صحيحة بعد فعل صلاة الإتمام و لا من الجهر كذلك بعد فعل صلاة الإخفات و إن كان الوقت باقيا.

إن قلت على هذا يكون كل منهما في موضع الآخر سببا لتفويت الواجب فعلا و ما هو سبب لتفويت الواجب كذلك حرام و حرمة العبادة موجبة لفسادها بلا كلام.

قلت ليس سببا لذلك غايته أنه يكون مضادا له و قد حققنا في محله (١) أن الضد و عدم ضده متلازمان ليس بينهما توقف أصلا. لا يقال على هذا فلو صلى تماما أو صلى إخفاتا في موضع القصر و الجهر مع العلم بوجوبهما في موضعهما لكانت صلاته صحيحة و إن عوقب على مخالفة الأمر بالقصر أو الجهر.

فإنه يقال لا بأس بالقول به لو دل دليل على أنها تكون مشتملة على المصلحة

١- مبحث الضد، في الأمر الثاني، عند دفع توهم المقدمة بين الضدين ص ١٣٠.

ص: ٣٧٩

و لو مع العلم لاحتمال اختصاص أن يكون كذلك في صورة الجهل و لا- بعد أصلا في اختلاف الحال فيها باختلاف حالتى العلم بوجود شىء و الجهل به كما لا يخفى و قد صار بعض الفحول (١) بصدد بيان إمكان كون المأتى في غير موضعه مأمورا به بنحو الترتب و قد حققناه في مبحث الضد امتناع الأمر بالضدين مطلقا و لو بنحو الترتب بما لا مزيد عليه فلا نعيد.

(ثم إنه ذكر «٢» لأصل البراءة شرطان آخران.)

أحدهما

أن لا يكون موجبا لثبوت حكم شرعى من جهة أخرى.

ثانيهما أن لا يكون موجبا للضرر على آخر

إشارة

(. و لا يخفى أن أصالة البراءة عقلا و نقلا في الشبهة البدوية بعد الفحص لا محالة تكون جارية و عدم استحقاق العقوبة الثابت بالبراءة العقلية و الإباحة أو رفع التكليف الثابت بالبراءة النقلية لو كان موضوعا لحكم شرعى أو ملازما له فلا محيص عن ترتبه عليه بعد إحرازه فإن لم يكن مترتبا عليه بل على نفي التكليف واقعا فهى و إن كانت جارية إلا أن ذاك الحكم لا يترتب لعدم ثبوت ما يترتب عليه بها و هذا ليس بالاشتراط.

و أما اعتبار أن لا يكون موجبا للضرر فكل مقام تعمه قاعدة نفي الضرر و إن لم يكن مجال فيه لأصالة البراءة كما هو حالها مع سائر القواعد الثابتة بالأدلة الاجتهادية إلا أنه حقيقة لا يبقى لها مورد بدهاه أن الدليل الاجتهادى يكون بيانا و موجبا للعلم بالتكليف و لو ظاهرا فإن كان المراد من الاشتراط ذلك فلا بد من اشتراط أن لا يكون على خلافها دليل اجتهادى لا خصوص قاعدة الضرر فتدبر و الحمد لله على كل حال.

١- و هو كاشف الغطاء (قدس سره) كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء / ٢٧ فى البحث الثامن عشر.

ص: ٣٨٠

ثم إنه لا بأس بصرف الكلام إلى بيان قاعدة الضرر و الضرار على نحو الاقتصار و توضيح مدركها و شرح مفادها و إيضاح نسبتها مع الأدلة المثبتة للأحكام الثابتة للموضوعات بعناوينها الأولية أو الثانوية و إن كانت أجنبية عن مقاصد الرسالة إجابةً لالتماس بعض الأحبة فأقول و به أستعين.

[أحاديث نفى الضرر]

إنه قد استدل عليها بأخبار كثيرة.

منها (موثقة زرارة (١) عن أبي جعفر عليه السلام: إن سمرة بن جندب كان له عذق في حائط لرجل من الأنصار و كان منزل الأنصارى بباب البستان و كان سمرة يمر إلى نخلته و لا يستأذن فكلمه الأنصارى أن يستأذن إذا جاء فأبى سمرة فجاء الأنصارى إلى النبي صلى الله عليه و آله فشكا إليه فأخبر بالخبر فأرسل رسول الله و أخبره بقول الأنصارى و ما شكاه فقال إذا أردت الدخول فاستأذن فأبى فلما أبى فساومه حتى بلغ من الثمن ما شاء الله فأبى أن يبيعه فقال لك بها عذق في الجنة فأبى أن يقبل فقال رسول الله صلى الله عليه و آله للأنصارى اذهب فاقلعها و ارم بها إليه فإنه لا ضرر و لا ضرار).

(و فى رواية الحذاء (٢) عن أبي جعفر عليه السلام: مثل ذلك إلا أنه فيها بعد الإباء ما أراك يا سمرة إلا مضارا اذهب يا فلان فاقلعها و ارم بها وجهه) إلى غير ذلك من الروايات الواردة فى قصة سمرة و غيرها (٣) و هى كثيرة و قد ادعى (٤) تواترها مع اختلافها لفظا و موردا فليكن المراد به تواترها إجمالا بمعنى

١- التهذيب ٧: ١٤٦، الحديث ٣٦ من باب بيع الماء، مع اختلاف لا يخل بالمقصود الكافى ٥: ٢٩٢، الحديث ٢ من باب الضرار. الفقيه ٣: ١٤٧ الحديث ١٨ من باب المضاربة.

٢- الفقيه ٣: ٥٩ الحديث ٩ الباب ٤٤ حكم الحریم.

٣- الفقيه ٣: ٤٥ الحديث ٢ الباب ٣٦ الشفعة. الكافى ٥: ٢٨٠ الحديث ٤ باب الشفعة. التهذيب ٧: ١٦٤، ٧٢٧.

٤- إيضاح الفوائد، فخر المحققين ٢: ٤٨ كتاب الدين، فصل التنازع.

ص: ٣٨١

القطع بصدور بعضها والإنصاف أنه ليس في دعوى التواتر كذلك جزاف و هذا مع استناد المشهور إليها موجب لكمال الوثوق بها و انجبار ضعفها مع أن بعضها موثقة فلا مجال للإشكال فيها من جهة سندها كما لا يخفى.

[المراد من نفي الضرر]

و أما دلالتها فالظاهر أن الضرر هو ما يقابل النفع من النقص في النفس أو الطرف أو العرض أو المال تقابل العدم و الملكة كما أن الأظهر أن يكون الضرر بمعنى الضرر جيء به تأكيداً كما يشهد به إطلاق المضار على سمره و حكي عن النهاية (١) لا فعل الاثنين و إن كان هو الأصل في باب المفاعلة و لا الجزاء على الضرر لعدم تعاهده من باب المفاعلة و بالجمله لم يثبت له معنى آخر غير الضرر. كما أن الظاهر أن يكون لا لنفي الحقيقة كما هو الأصل في هذا التركيب حقيقة أو ادعاء كناية عن نفي الآثار كما هو الظاهر من مثل (: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) (٢) و (: يا أشباه الرجال و لا رجال) (٣) فإن قضية البلاغة في الكلام هو إرادة نفي الحقيقة ادعاء لا نفي الحكم أو الصفة كما لا يخفى.

و نفي الحقيقة ادعاء بلحاظ الحكم أو الصفة غير نفي أحدهما ابتداء مجازاً في التقدير أو في الكلمة مما لا يخفى على من له معرفة بالبلاغة.

و قد انقدح بذلك بعد إرادة نفي الحكم الضروري (٤) أو الضرر الغير المتدارك (٥) أو إرادة النهي من النفي جدا (٦) ضرورة بشاعة استعمال الضرر

١- النهاية لابن الاثير ٣: ٨١ مادة ضرر. و فيها «الضرار: فعل الاثنين ... و قيل هما بمعنى، و تكرارهما للتأكيد».

٢- دعائم الإسلام ١: ١٤٨ في ذكر المساجد.

٣- نهج البلاغة، الخطبة ٢٧.

٤- التزم به الشيخ في فرائد الاصول/ ٣١٤ في الشرط الثاني المحكى عن الفاضل التوني من شروط اصالة البراءة، و كذا في رسالة قاعدة لا ضرر المطبوعة في المكاسب ٣٧٣.

٥- ذهب اليه الفاضل التوني (ره)، الوافية/ ٧٩، في شروط التمسك بأصالة البراءة.

٦- اختاره السيد مير فتاح، العناوين/ ١٩٨، العنوان العاشر. و مال اليه شيخ الشريعة الاصفهاني، قاعدة لا ضرر و لا ضرار، ٤٤.

ص: ٣٨٢

و إرادة خصوص سبب من أسبابه أو خصوص الغير المتدارك منه و مثله لو أريد ذاك بنحو التقييد فإنه و إن لم يكن ببعيد إلا أنه بلا دلالة عليه غير سديد و إرادة النهى من النفى و إن كان ليس بعزيز إلا- أنه لم يعهد من مثل هذا التركيب و عدم إمكان إرادة نفي الحقيقة حقيقة لا يكاد يكون قرينة على إرادة واحد منها بعد إمكان حمله على نفيها ادعاء بل كان هو الغالب في موارد استعماله. ثم الحكم الذى أريد نفيه بنفى الضرر هو الحكم الثابت للأفعال بعناوينها أو المتوهم ثبوته لها كذلك في حال الضرر لا الثابت له بعنوانه لوضوح أنه العلة للنفى و لا يكاد يكون الموضوع يمنع عن حكمه و ينفيه بل يثبتته و يقتضيه.

[نسبة القاعدة مع أدلة الأحكام الأولية]

و من هنا لا يلاحظ النسبة بين أدلة نفيه و أدلة الأحكام و تقدم أدلته على أدلتها مع أنها عموم من وجه حيث إنه يوفق بينهما عرفا بأن الثابت للعناوين الأولية اقتضائى يمنع عنه فعلا ما عرض عليها من عنوان الضرر بأدلته كما هو الحال في التوفيق بين سائر الأدلة المثبتة أو النافية لحكم الأفعال بعناوينها الثانوية و الأدلة المتكفلة لحكمها بعناوينها الأولية. نعم ربما يعكس الأمر فيما أحرز بوجه معتبر أن الحكم في المورد ليس بنحو الاقتضاء بل بنحو العلية التامة. و بالجملة الحكم الثابت بعنوان أولى. تارة يكون بنحو الفعلية مطلقا أو بالإضافة إلى عارض دون عارض بدلالة لا يجوز الإغماض عنها بسبب دليل حكم العارض المخالف له فيقدم دليل ذاك العنوان على دليله. و أخرى يكون على نحو لو كانت هناك دلالة للزم الإغماض عنها بسببه عرفا حيث كان اجتماعهما قرينة على أنه بمجرد مقتضى و أن العارض مانع فعلى هذا

ص: ٣٨٣

و لو لم نقل بحكومة دليله على دليله لعدم ثبوت نظره إلى مدلوله كما قيل (١).

[نسبة القاعدة مع أدلة الأحكام الثانوية]

ثم انقذح بذلك حال توارد دليلي العارضين كدليل نفي العسر و دليل نفي الضرر مثلا فيعامل معهما معاملة المتعارضين لو لم يكن من باب تزاحم المقتضيين و إلا- فيقدم ما كان مقتضيه أقوى و إن كان دليل الآخر أرجح و أولى و لا يبعد أن الغالب في توارد العارضين أن يكون من ذاك الباب بثبوت المقتضى فيهما مع تواردهما لا من باب التعارض لعدم ثبوته إلا في أحدهما كما لا يخفى هذا حال تعارض الضرر مع عنوان أولى أو ثانوى آخر.

و أما لو تعارض مع ضرر آخر فمجمال القول فيه أن الدوران إن كان بين ضررى شخص واحد أو اثنين فلا مسرح إلا لاختيار أقلهما لو كان و إلا فهو مختار.

و أما لو كان بين ضرر نفسه و ضرر غيره فالأظهر عدم لزوم تحمله الضرر و لو كان ضرر الآخر أكثر فإن نفيه يكون للمنة على الأمة و لا منة على تحمل الضرر لدفعه عن الآخر و إن كان أكثر.

نعم لو كان الضرر متوجها إليه ليس له دفعه عن نفسه بإيراده على الآخر اللهم إلا أن يقال إن نفي الضرر و إن كان للمنة إلا أنه بلحاظ نوع الأمة و اختيار الأقل بلحاظ النوع منه فتأمل.

١- الترم الشيخ (قده) بحكومة دليل لا ضرر على أدلة العناوين الأولية، فرائد الأصول ٣١٥، فى الشرط الثانى مما ذكره عن الفاضل التونى من شروط البراءة.

ص: ٤٣٢

[فصل فى الاستصحاب]

تذنيب

[تقدم قاعدة الفراغ و التجاوز و أصالة الصحة على استصحاباتها]

لا يخفى أن مثل قاعدة التجاوز فى حال الاشتغال بالعمل و قاعدة الفراغ

ص: ٤٣٣

بعد الفراغ عنه و أصالة صحة عمل الغير إلى غير ذلك من القواعد المقررة في الشبهات الموضوعية إلا القرعة تكون مقدمة على استصحاباتها المقتضية لفساد ما شك فيه من الموضوعات لتخصيص دليلها بأدلتها و كون النسبة بينه و بين بعضها عموما من وجه لا يمنع عن تخصيصه بها بعد الإجماع على عدم التفصيل بين مواردنا مع لزوم قلة المورد لها جدا لو قيل بتخصيصها بدليلها إذ قل مورد منها لم يكن هناك استصحاب على خلافها كما لا يخفى.

[تقدم الاستصحاب على القرعة]

و أما القرعة فالاستصحاب في موردها يقدم عليها لأخصيه دليله من دليلها لاعتبار سبق الحالة السابقة فيه دونها و اختصاصها بغير الأحكام إجماعا لا يوجب الخصوصية في دليلها بعد عموم لفظها لها هذا مضافا إلى وهن دليلها بكثرة تخصيصه حتى صار العمل به في مورد محتاجا إلى الجبر بعمل المعظم كما قيل و قوة دليله بقله تخصيصه بخصوص دليل. لا يقال كيف يجوز تخصيص دليلها بدليله و قد كان دليلها رافعا لموضوع دليله لا لحكمه و موجبا لكون نقض اليقين باليقين بالحجة على خلافه كما هو الحال بينه و بين أدلة سائر الأمارات فيكون هاهنا أيضا من دوران الأمر بين التخصيص بلا- وجه غير دائر و التخصيص.

فإنه يقال ليس الأمر كذلك فإن المشكوك مما كانت له حالة سابقة و إن كان من المشكل و المجهول و المشتبه بعنوانه الواقعي إلا أنه ليس منها بعنوان ما طرأ عليه من نقض اليقين بالشك و الظاهر من دليل القرعة أن يكون منها بقول مطلق لا في الجملة فدليل الاستصحاب الدال على حرمة النقض الصادق عليه حقيقة رافع لموضوعه أيضا فافهم.

فلا بأس برفع اليد عن دليلها عند دوران الأمر بينه و بين رفع اليد عن دليله لو هن عمومها و قوة عمومه كما أشرنا إليه آنفا و الحمد لله أولا و آخرا و صلى الله على محمد و آله باطنا و ظاهرا.

ص: ٤٦١

الخاتمة الاجتهاد و التقليد

اشارة

ص: ٤٦٣

أما الخاتمة فهى فيما يتعلق بالاجتهاد و التقليد

[القول فى الاجتهاد]**فصل الاجتهاد لغة تحمل المشقة**

(و اصطلاحا كما عن الحاجبى (١) و العلامة (٢) استفراغ الوسع فى تحصيل الظن بالحكم الشرعى و عن غيرهما (٣) ملكة يقتدر بها على استنباط الحكم الشرعى الفرعى من الأصل فعلا أو قوة قريبة).
و لا يخفى أن اختلاف عباراتهم فى بيان معناه اصطلاحا ليس من جهة الاختلاف فى حقيقته و ماهيته لوضوح أنهم ليسوا فى مقام بيان حده أو رسمه بل إنما كانوا فى مقام شرح اسمه و الإشارة إليه بلفظ آخر و إن لم يكن مساويا له بحسب مفهومه كاللغوى فى بيان معانى الألفاظ بتبديل لفظ بلفظ آخر و لو كان أخص منه مفهوما أو أعم.
و من هنا انقدح أنه لا وقع للإيراد على تعريفاته بعدم الانعكاس أو الاطراد كما هو الحال فى تعريف جل الأشياء لو لا الكل ضرورة عدم الإحاطة بها بكنهها أو بخواصها الموجبة لامتيازها عما عداها لغير علام الغيوب فافهم.

١- راجع شرح مختصر الأصول / ٤٦٠، عند الكلام عن الاجتهاد.

٢- التهذيب- مخطوط.

٣- زبدة الأصول للشيخ البهائى (ره) / ١١٥ المنهج الرابع فى الاجتهاد و التقليد.

ص: ٤٦٤

و كيف كان فالأولى تبديل الظن بالحكم بالحجة عليه فإن المناط فيه هو تحصيلها قوة أو فعلا لا الظن حتى عند العامة القائلين بحجيته مطلقا أو بعض الخاصة القائل بها عند انسداد باب العلم بالأحكام فإنه مطلقا عندهم أو عند الانسداد عنده من أفراد الحجج و لذا لا شبهة في كون استفراغ الوسع في تحصيل غيره من أفرادها من العلم بالحكم أو غيره مما اعتبر من الطرق التعبدية الغير المفيدة للظن و لو نوعا اجتهدا أيضا.

و منه قد انقدح أنه لا وجه لتأبى الأخبارى عن الاجتهاد بهذا المعنى فإنه لا محيص عنه كما لا يخفى غاية الأمر له أن ينازع في حجية بعض ما يقول الأصولى باعتباره و يمنع عنها و هو غير ضائر بالاتفاق على صحة الاجتهاد بذاك المعنى ضرورة أنه ربما يقع بين الأخباريين كما وقع بينهم و بين الأصوليين.

فصل ينقسم الاجتهاد إلى مطلق و تجز

إشارة

فالاجتهاد المطلق هو ما يقتدر به على استنباط الأحكام الفعلية من أماره معتبره أو أصل معتبر عقلا أو نقلا في الموارد التي لم يظفر فيها بها و التجزى هو ما يقتدر به على استنباط بعض الأحكام.

ثم إنه لا إشكال في إمكان المطلق و حصوله للأعلام و عدم التمكن من الترجيح في المسألة و تعيين حكمها و التردد منهم في بعض المسائل إنما هو بالنسبة إلى حكمها الواقعي لأجل عدم دليل مساعد في كل مسألة عليه أو عدم الظفر به بعد الفحص عنه بالمقدار اللازم لا لقله الاطلاع أو قصور الباع.

و أما بالنسبة إلى حكمها الفعلي فلا تردد لهم أصلا كما لا إشكال في جواز العمل بهذا الاجتهاد لمن اتصف به و أما لغيره فكذا لا إشكال فيه إذا كان المجتهد ممن كان باب العلم أو العلمى بالأحكام مفتوحا له على ما يأتي من الأدلة على جواز التقليد بخلاف ما إذا انسد عليه بابهما فجواز تقليد الغير عنه في غاية الإشكال فإن رجوعه إليه ليس من رجوع الجاهل إلى العالم بل إلى الجاهل و أدلة

ص: ٤٦٥

جواز التقليد إنما دلت على جواز رجوع غير العالم إلى العالم كما لا يخفى و قضية مقدمات الانسداد ليست إلا حجية الظن عليه لا على غيره فلا بد في حجية اجتهاد مثله على غيره من التماس دليل آخر غير دليل التقليد و غير دليل الانسداد الجارى في حق المجتهد من إجماع أو جريان مقدمات دليل الانسداد في حقه بحيث تكون منتجة لحجية الظن الثابت حجته بمقدماته له أيضا و لا مجال لدعوى الإجماع و مقدماته كذلك غير جارية في حقه لعدم انحصار المجتهد به أو عدم لزوم محذور عقلى من عمله بالاحتياط و إن لزم منه العسر إذا لم يكن له سبيل إلى إثبات عدم وجوبه مع عسره.

نعم لو جرت المقدمات كذلك بأن انحصر المجتهد و لزم من الاحتياط المحذور أو لزم منه العسر مع التمكن من إبطال وجوبه حينئذ كانت منتجة لحجته في حقه أيضا لكن دونه خرط الفتاد هذا على تقدير الحكومه.

و أما على تقدير الكشف و صحته فجواز الرجوع إليه في غاية الإشكال لعدم مساعدة أدلة التقليد على جواز الرجوع إلى من اختص حجية ظنه به و قضية مقدمات الانسداد اختصاص حجية الظن بمن جرت في حقه دون غيره و لو سلم أن قضيتها كون الظن المطلق معتبرا شرعا كالظنون الخاصة التي دل الدليل على اعتبارها بالخصوص فتأمل.

إن قلت حجية الشيء شرعا مطلقا لا- يوجب القطع بما أدى إليه من الحكم و لو ظاهرا كما مر تحقيقه (١) و أنه ليس أثره إلا- تنجز الواقع مع الإصابة و العذر مع عدمها فيكون رجوعه إليه مع انفتاح باب العلمى عليه أيضا رجوعا إلى الجاهل فضلا عما إذا انسده عليه. قلت نعم إلا أنه عالم بموارد قيام الحجة الشرعية على الأحكام فيكون من رجوع الجاهل إلى العالم.

١- في بيان الأمارات غير القطعية، ص ٢٧٧.

ص: ٤٦٦

إن قلت رجوعه إليه فى موارد فقد الأمانة المعتبرة عنده التى يكون المرجع فيها الأصول العقلية ليس إلا الرجوع إلى الجاهل . قلت رجوعه إليه فيها إنما هو لأجل اطلاعه على عدم الأمانة الشرعية فيها و هو عاجز عن الاطلاع على ذلك و أما تعيين ما هو حكم العقل و أنه مع عدمها هو البراءة أو الاحتياط فهو إنما يرجع إليه فالمتبع ما استقل به عقله و لو على خلاف ما ذهب إليه مجتهد فافهم . وكذلك لا خلاف و لا إشكال فى نفوذ حكم المجتهد المطلق إذا كان باب العلم أو العلمى له مفتوحا و أما إذا انسد عليه بابهما ففيه إشكال على الصحيح من تقرير المقدمات على نحو الحكومة فإن مثله كما أشرت آنفا ليس ممن يعرف الأحكام مع أن معرفتها معتبرة فى الحاكم كما فى المقبولة إلا أن يدعى عدم القول بالفصل و هو و إن كان غير بعيد إلا أنه ليس بمثابة يكون حجة على عدم الفصل إلا أن يقال بكفاية انفتاح باب العلم فى موارد الإجماعات و الضروريات من الدين أو المذهب و المتواترات إذا كانت جملة يعتد بها و إن انسد باب العلم بمعظم الفقه فإنه يصدق عليه حينئذ أنه ممن روى حديثهم عليهم السلام و نظر فى حلالهم عليهم السلام و حرامهم عليهم السلام و عرف أحكامهم عرفا حقيقة و أما (قوله عليه السلام فى المقبولة: فإذا حكم بحكمنا) فالمراد أن مثله إذا حكم كان بحكمهم حكم حيث كان منصوبا منهم كيف و حكمه غالبا يكون فى الموضوعات الخارجية و ليس مثل ملكية دار لزيد أو زوجية امرأة له من أحكامهم عليهم السلام فصحة إسناد حكمه إليهم عليهم السلام إنما هو لأجل كونه من المنسوب من قبلهم .

و أما التجزى فى الاجتهاد ففیه مواضع من الكلام

الأول فى إمكانه

و هو و إن كان محل الخلاف بين الأعلام إلا أنه لا ينبغى الارتباب فيه حيث كانت أبواب الفقه مختلفة مدركا و المدارك متفاوتة سهولة

ص: ٤٦٧

و صعوبة عقليته و نقلية مع اختلاف الأشخاص فى الاطلاع عليها و فى طول الباع و قصوره بالنسبة إليها فرب شخص كثير الاطلاع و طويل الباع فى مدرك باب بمهارته فى النقليات أو العقليات و ليس كذلك فى آخر لعدم مهارته فيها و ابتائه عليها و هذا بالضرورة ربما يوجب حصول القدرة على الاستنباط فى بعضها لسهولة مدركه أو لمهارة الشخص فيه مع صعوبته مع عدم القدرة على ما ليس كذلك بل يستحيل حصول اجتهاد مطلق عادة غير مسبوق بالتجزى للزوم الطفرة و بساطة الملكة و عدم قبولها التجزئة لا تمنع من حصولها بالنسبة إلى بعض الأبواب بحيث يتمكن بها من الإحاطة بمداركه كما إذا كانت هناك ملكة الاستنباط فى جميعها و يقطع بعدم دخل ما فى سائرهما به أصلا أو لا يعتنى باحتماله لأجل الفحص بالمقدار اللازم الموجب للاطمئنان بعدم دخله كما فى الملكة المطلقة بداهة أنه لا يعتبر فى استنباط مسألة معها من الاطلاع فعلا على مدارك جميع المسائل كما لا يخفى.

الثانى فى حجية ما يۇدى إليه على المتصف به

و هو أيضا محل الخلاف إلا أن قضية أدلة المدارك حجيتها لعدم اختصاصها بالمتصف بالاجتهاد المطلق ضرورة أن بناء العقلاء على حجية الظواهر مطلقا و كذا ما دل على حجية خبر الواحد غايته تقييده بما إذا تمكن من دفع معارضاته كما هو المفروض.

الثالث فى جواز رجوع غير المتصف به إليه

فى كل مسألة اجتهاد فيها و هو أيضا محل الإشكال من أنه من رجوع الجاهل إلى العالم فتعمه أدلة جواز التقليد و من دعوى عدم إطلاق فيها و عدم إحراز أن بناء العقلاء أو سيرة المتشرعة على الرجوع إلى مثله أيضا و ستعرف إن شاء الله تعالى ما هو قضية الأدلة. أما جواز حكومته و نفوذ فصل خصومته فأشكل نعم لا يبعد نفوذه فيما إذا عرف جملة معتدة بها و اجتهاد فيها بحيث يصح أن يقال فى حقه عرفا إنه ممن عرف

ص: ٤٦٨

أحكامهم كما مر فى المجتهد المطلق المنسد عليه باب العلم و العلمى فى معظم الأحكام.

فصل [فى بيان ما يتوقف عليه الاجتهاد]

لا يخفى احتياج الاجتهاد إلى معرفة العلوم العربية فى الجملة و لو بأن يقدر على معرفة ما يتبنى عليه الاجتهاد فى المسألة بالرجوع إلى ما دون فيه و معرفة التفسير كذلك.

و عمدة ما يحتاج إليه هو علم الأصول ضرورة أنه ما من مسألة إلا و يحتاج فى استنباط حكمها إلى قاعدة أو قواعد برهن عليها فى الأصول أو برهن عليها مقدمة فى نفس المسألة الفرعية كما هو طريقة الأخبارى و تدوين تلك القواعد المحتاج إليها على حدة لا يوجب كونها بدعة و عدم تدوينها فى زمانهم عليهم السلام لا يوجب ذلك و إلا كان تدوين الفقه و النحو و الصرف بدعة. و بالجملة لا محيص لأحد فى استنباط الأحكام الفرعية من أدلتها إلا الرجوع إلى ما بنى عليه فى المسائل الأصولية و بدونه لا يكاد يتمكن من استنباط و اجتهاد مجتهدا كان أو أخباريا نعم يختلف الاحتياج إليها بحسب اختلاف المسائل و الأزمنة و الأشخاص ضرورة خفة ثبوت الاجتهاد فى الصدر الأول و عدم حاجته إلى كثير مما يحتاج إليه فى الأزمنة اللاحقة مما لا يكاد يحقق و يختار عادة إلا بالرجوع إلى ما دون فيه من الكتب الأصولية.

فصل [التخبط و التصويب]

اتفقت الكلمة على التخبط فى العقلية و اختلفت فى الشرعية فقال أصحابنا بالتخبط فيها أيضا و أن له تبارك و تعالى فى كل مسألة حكم يؤدي إليه الاجتهاد تارة و إلى غيره أخرى. و قال مخالفونا بالتصويب و أن له تعالى أحكاما بعدد آراء المجتهدين فما

ص: ٤٦٩

يؤدي إليه الاجتهاد هو حكمه تبارك و تعالى و لا يخفى أنه لا يكاد يعقل الاجتهاد في حكم المسألة إلا إذا كان لها حكم واقعا حتى صار المجتهد بصدد استنباطه من أدلته و تعيينه بحسبها ظاهرا فلو كان غرضهم من التصويب هو الالتزام بإنشاء أحكام في الواقع بعدد الآراء بأن تكون الأحكام المؤدى إليها الاجتهادات أحكاما واقعية كما هي ظاهرية فهو و إن كان خطأ من جهة تواتر الأخبار و إجماع أصحابنا الأخيار على أن له تبارك و تعالى في كل واقعه حكما يشترك فيه الكل إلا أنه غير محال و لو كان غرضهم منه الالتزام بإنشاء الأحكام على وفق آراء الأعلام بعد الاجتهاد فهو مما لا يكاد يعقل فكيف يتفحص عما لا يكون له عين و لا أثر أو يستظهر من الآية أو الخبر إلا أن يراد التصويب بالنسبة إلى الحكم الفعلى و أن المجتهد و إن كان يتفحص عما هو الحكم واقعا و إنشاء إلا أن ما أدى إليه اجتهاده يكون هو حكمه الفعلى حقيقة و هو مما يختلف باختلاف الآراء ضرورة و لا يشترك فيه الجاهل و العالم بداهة و ما يشتركان فيه ليس بحكم حقيقة بل إنشاء فلا استحالة في التصويب بهذا المعنى بل لا محيص عنه في الجملة بناء على اعتبار الأخبار من باب السببية و الموضوعية كما لا يخفى و ربما يشير إليه ما اشتهرت بيننا أن ظنية الطريق لا ينافي قطعية الحكم.

نعم بناء على اعتبارها من باب الطريقة كما هو كذلك فمؤديات الطرق و الأمارات المعبرة ليست بأحكام حقيقية نفسية و لو قيل بكونها أحكاما طريقية و قد مر (١) غير مرة إمكان منع كونها أحكاما كذلك أيضا و أن قضية حجيتها ليس إلا تنجز [تنجيز] مؤدياتها عند إصابتها و العذر عند خطائها فلا يكون حكم أصلا إلا الحكم الواقعي فيصير منجزا فيما قام عليه حجة من علم أو طريق معتبر و يكون غير منجز بل غير فعلى فيما لم تكن هناك حجة مصيبة فتأمل جيدا.

١- في دفع الايراد عن إمكان التعبد بالأمارة غير القطعية/ ص ٢٧٧ و في التنبيه الثاني من تنبيهات الاستصحاب/ ص ٤٠٥.

فصل إذا اضمحل الاجتهاد السابق

بتبدل الرأى الأول بالآخر أو بزواله بدونه فلا شبهة فى عدم العبرة به فى الأعمال اللاحقة و لزوم اتباع اجتهاد اللاحق مطلقاً أو الاحتياط فيها و أما الأعمال السابقة الواقعة على وفقه المختل فيها ما اعتبر فى صحتها بحسب هذا الاجتهاد فلا بد من معاملته البطلان معها فيما لم ينهض دليل على صحة العمل فيما إذا اختل فيه لعذر كما نهض فى الصلاة و غيرها مثل لا تعاد (١) و حديث الرفع (٢) بل الإجماع على الإجزاء فى العبادات على ما ادعى.

و ذلك فيما كان بحسب الاجتهاد الأول قد حصل القطع بالحكم و قد اضمحل واضح بداهة أنه لا حكم معه شرعا غاية المعذورية فى المخالفة عقلا- و كذلك فيما كان هناك طريق معتبر شرعا عليه بحسبه و قد ظهر خلافه بالظفر بالمقيد أو المخصص أو قرينه المجاز أو المعارض بناء على ما هو التحقيق من اعتبار الأمارات من باب الطريقة قيل بأن قضية اعتبارها إنشاء أحكام طريقية أم لا على ما مر منا غير مرة من غير فرق بين تعلقه بالأحكام أو بمتعلقاتها ضرورة أن كيفية اعتبارها فيهما على نهج واحد و لم يعلم وجه للتفصيل بينهما كما فى الفصول (٣) و أن المتعلقات لا تتحمل اجتهادين بخلاف الأحكام إلا حسب أن الأحكام قابلة للتغير و التبديل بخلاف المتعلقات و الموضوعات و أنت خبير بأن الواقع واحد فيهما و قد عين أولا بما ظهر خطؤه ثانيا و لزوم العسر و الحرج و الهرج و المرج المخل بالنظام و الموجب للمخاصمة بين الأنام لو قيل بعدم صحة العقود و الإيقاعات و العبادات الواقعة على طبق الاجتهاد الأول الفاسدة بحسب الاجتهاد الثانى

١- الفقيه: ١/ ٢٢٥، الباب ٤٩. الحديث ٨ و الباب ٤٢، الحديث ١٧ و التهذيب: ٢/ ١٥٢، الباب ٩، الحديث ٥٥.

٢- راجع ص ٣٣٩، فى الاستدلال على البراءة بالنسبة.

٣- الفصول: ٤٠٩، فى فصل رجوع المجتهد عن الفتوى.

ص: ٤٧١

و وجوب العمل على طبق الثاني من عدم ترتيب الأثر على المعاملة و إعادة العبادة لا يكون إلا أحيانا و أدلة نفى العسر لا ينفي إلا خصوص ما لزم منه العسر فعلا مع عدم اختصاص ذلك بالمتعلقات و لزوم العسر في الأحكام كذلك أيضا لو قيل بلزوم ترتيب الأثر على طبق الاجتهاد الثاني في الأعمال السابقة و باب الهرج و المرج ينسد بالحكومة و فصل الخصومة.

و بالجملة لا يكون التفاوت بين الأحكام و متعلقاتها بتحمل الاجتهادين و عدم التحمل بينا و لا مبينا مما يرجع إلى محصل في كلامه زيد في علو مقامه فراجع و تأمل.

و أما بناء على اعتبارها من باب السببية و الموضوعية فلا محيص عن القول بصحة العمل على طبق الاجتهاد الأول عبادة كان أو معاملة و كون مؤداه ما لم يضمحل حكما حقيقة و كذلك الحال إذا كان بحسب الاجتهاد الأول مجرى الاستصحاب أو البراءة النقلية و قد ظفر في الاجتهاد الثاني بدليل على الخلاف فإنه عمل بما هو وظيفته على تلك الحال و قد مر في مبحث الإجزاء تحقيق المقال فراجع هناك.

ص: ٤٧٢

فصل فى التقليد

إشارة

و هو أخذ قول الغير و رأيه للعمل به فى الفرعيات أو للالتزام به فى الاعتقادات تعبدا بلا مطالبة دليل على رأيه و لا يخفى أنه لا وجه لتفسيره بنفس العمل ضرورة سبقه عليه و إلا كان بلا تقليد فافهم.

ثم إنه لا يذهب عليك أن جواز التقليد و رجوع الجاهل إلى العالم فى الجملة يكون بديهيا جبليا فطريا لا يحتاج إلى دليل و إلا لزم سد باب العلم به على العامى مطلقا غالبا لعجزه عن معرفة ما دل عليه كتابا و سنة و لا يجوز التقليد فيه أيضا و إلا لدار أو تسلسل بل هذه هى العمدة فى أدلته و أغلب ما عداه قابل للمناقشة بعد تحصيل الإجماع فى مثل هذه المسألة مما يمكن أن يكون القول فيه لأجل كونه من الأمور الفطرية الارتكازية و المنقول منه غير حجة فى مثلها و لو قيل بحجيتها فى غيرها لو هنه بذلك.

و منه قد انقدح إمكان القدح فى دعوى كونه من ضروريات الدين لاحتمال أن يكون من ضروريات العقل و فطرياته لا من ضرورياته و كذا القدح فى دعوى (١) سيرة المتدينين.

١- الفصول: ٤١١ فى فصل جواز التقليد.

ص: ٤٧٣

و أما الآيات فلعدم دلالة آية النفر (١) و السؤال (٢) على جوازه لقوة احتمال أن يكون الإرجاع لتحصيل العلم لا للأخذ تعبدا مع أن المسئول فى آية السؤال هم أهل الكتاب كما هو ظاهرها أو أهل بيت العصمة الأطهار كما فسر به فى الأخبار (٣).
 نعم لا بأس بدلالة الأخبار عليه بالمطابقة أو الملازمة حيث دل بعضها (٤) على وجوب اتباع قول العلماء و بعضها (٥) على أن للعوام تقليد العلماء و بعضها (٦) على جواز الإفتاء مفهوما مثل ما دل على المنع عن الفتوى بغير علم أو منطوقا مثل (٧) ما دل على إظهاره عليه السلام المحبة لأن يرى فى أصحابه من يفتى الناس بالحلال و الحرام.
 لا يقال إن مجرد إظهار الفتوى للغير لا يدل على جواز أخذه و اتباعه.
 فإنه يقال إن الملازمة العرفية بين جواز الإفتاء و جواز اتباعه واضحة و هذا غير وجوب إظهار الحق و الواقع حيث لا ملازمة بينه و بين وجوب أخذه تعبدا فافهم و تأمل.
 و هذه الأخبار على اختلاف مضامينها و تعدد أسانيدها لا يبعد دعوى القطع بصدور بعضها فيكون دليلا قاطعا على جواز التقليد و إن لم يكن كل واحد منها

١- التوبة: ١٢٢.

٢- النحل: ٤٣.

٣- الكافي: ١/١٦٣، كتاب الحجّ الباب ٢٠، الأحاديث.

٤- الوسائل ١٨/٩٨، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الأحاديث: ٤ و ٥ و ٩ و ١٥ و ٢٣ و ٢٧ و ٣٣ و ٤٢ و ٤٥ و الباب ١٢، الحديث ٥٤.

٥- الاحتجاج: ٢/٤٥٧ فى احتجاجات أبى محمد العسكري و جاء فى الوسائل: ١٨/٩٤، الباب ١٠ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢٠.

٦- الوسائل: ١٨/٩، الباب ٤ من أبواب صفات القاضى، الأحاديث ١ و ٢ و ٣ و ٣١ و ٣٣ و الباب ٦، الحديث ٤٨. و الباب ٩، الحديث ٢٣ و الباب ١١، الحديث ١٢.

٧- الوسائل: ١٨/١٠٨، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣٦.

ص: ٤٧٤

بحجته فيكون مخصصا لما دل على عدم جواز اتباع غير العلم و الذم على التقليد من الآيات و الروايات. قال الله تبارك و تعالى وَ لَّا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (١) و قوله تعالى إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ (٢) مع احتمال أن الذم إنما كان على تقليدهم للجاهل أو في الأصول الاعتقادية التي لا بد فيها من اليقين و أما قياس المسائل الفرعية على الأصول الاعتقادية في أنه كما لا يجوز التقليد فيها مع الغموض فيها كذلك لا يجوز فيها بالطريق الأولى لسهولة فباطل مع أنه مع الفارق ضرورة أن الأصول الاعتقادية مسائل معدودة بخلافها فإنها مما لا تعد و لا تحصى و لا يكاد يتيسر من الاجتهاد فيها فعلا طول العمر إلا للأوحدى في كلياتها كما لا يخفى.

فصل إذا علم المقلد اختلاف الأحياء في الفتوى

مع اختلافهم في العلم و الفقه فلا بد من الرجوع إلى الأفضل إذا احتمل تعيينه للقطع بحجته و الشك في حجية غيره و لا وجه لرجوعه إلى الغير في تقليده إلا على نحو دائر. نعم لا بأس برجوعه إليه إذا استقل عقله بالتساوى و جواز الرجوع إليه أيضا أو جوز له الأفضل بعد رجوعه إليه هذا حال العاجز عن الاجتهاد في تعيين ما هو قضية الأدلة في هذه المسألة. و أما غيره فقد اختلفوا في جواز تقليد (٣) المفضول و عدم جوازه ذهب بعضهم إلى الجواز و المعروف بين الأصحاب على ما قيل عدمه و هو الأقوى

١- الإسراء: ٣٦.

٢- الزخرف: ٢٣.

٣- في «ب»: تقديم.

ص: ٤٧٥

لأصل و عدم دليل على خلافه و لا إطلاق في أدلة التقليد بعد الغض عن نهوضها على مشروعية أصله لوضوح أنها إنما تكون بصدد بيان أصل جواز الأخذ بقول العالم لا- في كل حال من غير تعرض أصلا لصورة معارضته بقول الفاضل كما هو شأن سائر الطرق و الأمارات على ما لا يخفى.

و دعوى (١) السيرة على الأخذ بفتوى أحد المخالفين في الفتوى من دون فحص عن أعلميته مع العلم بأعلمية أحدهما ممنوعه. و لا- عسر في تقليد الأ-علم لا- عليه لأخذ فتاواه من رسائله و كتبه و لا لمقلديه لذلك أيضا و ليس تشخيص الأعلمية بأشكال من تشخيص أصل الاجتهاد مع أن قضية نفي العسر الاقتصار على موضع العسر فيجب فيما لا يلزم منه عسر فتأمل جيدا. و قد استدلل للمنع أيضا بوجوه.

أحدها (٢) نقل الإجماع على تعيين تقليد الأفضل.

ثانيها (٣) الأخبار الدالة على ترجيحه مع المعارضة كما في المقبولة (٤) و غيرها (٥) أو على اختياره للحكم بين الناس كما دل عليه المنقول (٦) (عن أمير المؤمنين عليه السلام: اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته).

ثالثها (٧) أن قول الأفضل أقرب من غيره جزما فيجب الأخذ به عند

١- راجع شرح مختصر الأصول / ٤٨٤.

٢- مطارح الأنظار / ٣٠٣، في التنبيه السادس، عند استدلاله على القول بوجوب تقليد الأفضل.

٣- مفاتيح الأصول / ٦٢٧.

٤- التهذيب ٦: ٣٠١، الباب ٩٢، الحديث ٦- الكافي ١: ٥٤. باب اختلاف الحديث من كتاب فضل العلم، الحديث ١٠.

٥- التهذيب ٦ / ٣٠١، الباب ٩٢، الحديث ٥٠ و ٥١- الفقيه ٣: ٥ الباب ٩ الحديث ١ و ٢.

٦- نهج البلاغة الجزء الثالث: ١٠٤ في كتابه (عليه السلام) للأشتر النخعي.

٧- الذريعة ٢: ٨٠١، في باب الاجتهاد، فصل صفة المفتي و المستفتي. المعالم / ٢٤١. في «أصل: و يعتبر في المفتي .. الخ» من المطلب التاسع.

ص: ٤٧٦

المعارضة عقلا.

و لا يخفى ضعفها.

أما الأول فلقوة احتمال أن يكون وجه القول بالتعيين للكل أو الجمل هو الأصل فلا مجال لتحصيل الإجماع مع الظفر بالاتفاق فيكون نقله موهونا مع عدم حجية نقله و لو مع عدم وهنه.

و أما الثاني فلأن الترجيح مع المعارضة في مقام الحكومة لأجل رفع الخصومة التي لا تكاد ترتفع إلا به لا يستلزم الترجيح في مقام الفتوى كما لا يخفى.

و أما الثالث فممنوع صغرى و كبرى أما الصغرى فلأجل أن فتوى غير الأفضل ربما يكون أقرب من فتواه لموافقته لفتوى من هو أفضل منه ممن مات و لا يصغى إلى أن فتوى الأفضل أقرب في نفسه فإنه لو سلم أنه كذلك إلا أنه ليس بصغرى لما ادعى عقلا من الكبرى بداهة أن العقل لا يرى تفاوتاً بين أن تكون الأقرب في الأمانة لنفسها أو لأجل موافقتها لأمانة أخرى كما لا يخفى.

و أما الكبرى فلأن ملاك حجية قول الغير تعبداً و لو على نحو الطريقيه لم يعلم أنه القرب من الواقع فلعله يكون ما هو في الأفضل و غيره سيات و لم يكن لزيادة القرب في أحدهما دخل أصلاً.

نعم لو كان تمام الملاك هو القرب كما إذا كان حجة بنظر العقل لتعين الأقرب قطعاً فافهم.

فصل اختلفوا في اشتراط الحياة في المفتى

و المعروف بين الأصحاب (١) الاشتراط

١- راجع مسالك الأفهام ١: ١٢٧، في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر. و قواعد الأحكام ١١٩ كتاب الجهاد، في المقصد الخامس.

ص: ٤٧٧

و بين العامة (١) عدمه و هو خيرة الأخباريين (٢) و بعض المجتهدين (٣) من أصحابنا و ربما نقل تفاصيل .
 منها (٤) التفصيل بين البدوى فيشترط و الاستمرارى فلا يشترط و المختار ما هو المعروف بين الأصحاب للشك فى جواز تقليد الميت و الأصل عدم جوازه و لا مخرج عن هذا الأصل إلا ما استدل به المجوز على الجواز من وجوه ضعيفة .
 منها (٥) استصحاب جواز تقليده فى حال حياته و لا يذهب عليك أنه لا مجال له لعدم بقاء موضوعه عرفا لعدم بقاء الرأى معه فإنه متقوم بالحياة بنظر العرف و إن لم يكن كذلك واقعا حيث إن الموت عند أهله موجب لانعدام الميت و رأيه و لا ينافى ذلك صحة استصحاب بعض أحكام حال حياته كطهارته و نجاسته و جواز نظر زوجته إليه فإن ذلك إنما يكون فيما لا يتقوم بحياته عرفا بحسبان بقاءه ببدنه الباقى بعد موته و إن احتمل أن يكون للحياة دخل فى عروضة واقعا و بقاء الرأى لا بد منه فى جواز التقليد قطعا و لذا لا يجوز التقليد فيما إذا تبدل الرأى أو ارتفع لمرض أو هرم إجماعا .
 و بالجملة يكون انتفاء الرأى بالموت بنظر العرف بانعدام موضوعه و يكون حشره فى القيامة إنما هو من باب إعادة المعدوم و إن لم يكن كذلك حقيقة لبقاء موضوعه و هو النفس الناطقة الباقية حال الموت لتجرده و قد عرفت فى باب الاستصحاب أن المدار فى بقاء الموضوع و عدمه هو العرف فلا يجدى بقاء النفس

١- شرح البدخشى ٣: ٣٨٧ و الإبهاج فى شرح المنهاج ٣: ٢٦٨ و فواتح الرحموت ٢: ٤٠٧.

٢- الفوائد المدنية ١٤٩.

٣- كالمحقق القمى، قوانين الأصول ٢.

٤- راجع مفاتيح الاصول / ٦٢٤.

٥- راجع مفاتيح الأصول / ٦٢٤، فى التنبيه الأول من تقليد الميت.

ص: ٤٧٨

عقلا فى صحة الاستصحاب مع عدم مساعدة العرف عليه و حسابان أهله أنها غير باقية و إنما تعاد يوم القيامة بعد انعدامها فتأمل جيدا.
لا- يقال نعم الاعتقاد و الرأى و إن كان يزول بالموت لانعدام موضوعه إلا أن حدوثه فى حال حياته كاف فى جواز تقليده فى حال موته كما هو الحال فى الرواية.

فإنه يقال لا شبهة فى أنه لا بد فى جوازه من بقاء الرأى و الاعتقاد و لذا لو زال بجنون أو تبدل و نحوهما لما جاز قطعاً كما أشير إليه آنفا هذا بالنسبة إلى التقليد الابتدائى.

و أما الاستمرارى فربما يقال بأنه قضية استصحاب الأحكام التى قلده فيها فإن رأيه و إن كان مناطا لعروضها و حدوثها إلا أنه عرفاً من أسباب العروض لا من مقومات الموضوع و المعروف و لكنه لا يخفى أنه لا يقين بالحكم شرعاً سابقاً فإن جواز التقليد إن كان بحكم العقل و قضية الفطرة كما عرفت فواضح فإنه لا يقتضى أزيد من تنجز ما أصابه من التكليف و العذر فيما أخطأ و هو واضح و إن كان بالنقل فكذلك على ما هو التحقيق من أن قضية الحجية شرعاً ليس إلا- ذلك لإنشاء أحكام شرعية على طبق مؤداها فلا مجال لاستصحاب ما قلده لعدم القطع به سابقاً إلا على ما تكلفنا فى بعض تنبيهات الاستصحاب (١) فراجع و لا دليل على حجية رأيه السابق فى اللاحق.

و أما بناء على ما هو المعروف بينهم من كون قضية الحجية الشرعية جعل مثل ما أدت إليه من الأحكام الواقعية التكليفية أو الوضعية شرعاً فى الظاهر فلاستصحاب ما قلده من الأحكام و إن كان مجال بدعوى بقاء الموضوع عرفاً لأجل كون الرأى عند أهل العرف من أسباب العروض لا من مقومات المعارض إلا أن الإنصاف عدم كون الدعوى خالية عن الجراف فإنه من المحتمل لو لا

ص: ٤٧٩

المقطوع أن الأحكام التقليدية عندهم أيضا ليست أحكاما لموضوعاتها بقول مطلق بحيث عد من ارتفاع الحكم عندهم من موضوعه بسبب تبدل الرأى و نحوه بل إنما كانت أحكاما لها بحسب رأيه بحيث عد من انتفاء الحكم بانتفاء موضوعه عند التبدل و مجرد احتمال ذلك يكفى فى عدم صحه استصحابها لاعتبار إحراز بقاء الموضوع و لو عرفنا فتأمل جيدا.

هذا كله مع إمكان دعوى أنه إذا لم يجز البقاء على التقليد بعد زوال الرأى بسبب الهرم أو المرض إجماعا لم يجز فى حال الموت بنحو أولى قطعا فتأمل.

و منها إطلاق الآيات (١) الدالة على التقليد.

و فيه مضافا إلى ما أشرنا إليه من عدم دلالتها عليه منع إطلاقها على تقدير دلالتها و إنما هو مسوق لبيان أصل تشريعه كما لا يخفى و منه انقح حال إطلاق ما دل من الروايات على التقليد (٢) مع إمكان دعوى الانسباق إلى حال الحياة فيها.

و منها دعوى (٣) أنه لا دليل على التقليد إلا دليل الانسداد و قضيته جواز تقليد الميت كالحى بلا تفاوت بينهما أصلا كما لا يخفى.

و فيه أنه لا يكاد تصل النبوة إليه لما عرفت من دليل العقل و النقل عليه.

و منها (٤) دعوى السيرة على البقاء فإن المعلوم من أصحاب الأئمة

١- آية النفر/ التوبة: ١٢٢ و آية السؤال/ النحل: ٤٣ و آية الكتمان/ البقرة: ١٥٩ و آية النبأ/ الحجرات: ٥.

٢- إكمال الدين و إتمام النعمة: ٢/ ٤٨٣، باب ذكر التوقيعات، الحديث ٤ و للمزيد راجع الوسائل: ١٨/ ١٠١، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٩.

٣- استدلل به المحقق القمى (ره) قوانين الأصول: ٢/ ٢٦٥ فى قانون عدم اشتراط مشافهة المفتى، عند قوله: بل الدليل عليه هو ما ذكرنا من البرهان ... الخ.

٤- مطارح الأنظار: ٢٩٥ فى أدلة القائلين بجواز الاستمرار على تقليد الميت.

ص: ٤٨٠

عليهم السلام عدم رجوعهم عما أخذوه تقليدا بعد موت المفتى.

وفيه منع السيرة فيما هو محل الكلام و أصحابهم عليهم السلام إنما لم يرجعوا عما أخذوه من الأحكام لأجل أنهم غالبا إنما كانوا يأخذونها ممن ينقلها عنهم عليهم السلام بلا واسطة أحد أو معها من دون دخل رأى الناقل فيه أصلا و هو ليس بتقليد كما لا يخفى و لم يعلم إلى الآن حال من تعبد بقول غيره و رأيه أنه كان قد رجع أو لم يرجع بعد موته.

و [منها (١) غير ذلك مما لا يليق بأن يسطر أو يذكر] (٢).

١- راجع مفاتيح الأصول للسيد المجاهد: ٦٢٢ في مفتاح: اختلفوا في جواز تقليد المجتهد الميت عند ذكره أدلة المجوزين.

٢- اثناها في «ب» و شطب عليها المصنف في «أ».

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَشْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقله المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمده على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا

المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباهه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ .

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان

الغامدية

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

